
Cairo
Office
مكتب
القاهرة
United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
بيتر فورسكول
خواطر بشأن الحرية المدنية
EMBASSY OF SWEDEN
Cairo
EMBASSY OF FINLAND
CAIRO

خواطر بشأن الحرية المدنية

بيتر فورسكول

ترجمة المخطوطة الأصلية - مصحوبة بتعقيب

يسرنا أن نقدم لكم مقال السيد بيتر فورسكول حول الحرية المدنية باللغة العربية. وهذه تعد المرة الأولى التي نعرض فيها لهذا المقال العالمي المشهور الذي كتبه العالم والرحالة الإسكندنافي المعروف في القرن الثامن عشر وترجم إلى العربية لتقديمه إلى الجمهور المتميز من مفكري ورجال قانون وصحفييي وسياسيي مصر.

ونحن نأمل أن تكون أفكار فورسكول تتواءم مع الوضع الجديد في مصر وروح الربيع العربي مما سوف ييسر النقاشات حول الحقوق المدنية والديمقراطية وحرية التعبير وما يرتبط بهم من قضايات.

السفارة السويدية بالقاهرة
السفارة الفنلدنية بالقاهرة
مكتب اليونسكو الإقليمي بالقاهرة

يونيو ٢٠١١

ان الاراء المطروحة من كاتب هذا المقال وانتقاء الحقائق المعروضة والآراء المعلنة لا تمثل بالضرورة آراء منظمة اليونسكو

فهرس المحتويات

التقديم:
ديفيد جولدبرج

ملاحظات حول النص:
جونيللا جونسون

خواطر بشأن الحرية المدنية تعقيب:
توماس فون فيجيساك

سير ذاتية

التقديم

انبثقت فكرة هذا الكتيب خلال انعقاد مؤتمر "حرية المعلومات: نحو حكومات منفتحة في الديمقراطيات الجديدة"، والذي تم تنظيمه في مدينة "بودابست" خلال الفترة ما بين ٥ إلى ٧ مايو/ آيار ١٩٩٢. تم تنظيم هذا المؤتمر من جانب "توم رايلي"، كندي الجنسية، وهو مصدر الإلهام وراء "حركة دعم حرية تداول المعلومات"، و"الأمين التنفيذي للمعهد الدولي لحرية المعلومات"، وذلك في خضم تلك الفترة التي تم فيها إقرار "قانون حماية البيانات وحرية تداول المعلومات التي تتعلق بالصالح العام" بدولة "المجر".

ورداً على تساؤل قمت بطرحه ضمن ورقة عمل تحت عنوان "الأساس التاريخي لحرية تداول المعلومات في أوروبا"، وذلك بخصوص الوثائق والمستندات – أو العناصر والأطراف – التي ساهمت بالفعل في دعم "قانون حرية الصحافة السويدية" الصادر في عام ١٧٦٦، أشار "كارل كوديد"، وهو محامٍ تشيكي الأصل، وكان يباشر العمل آنذاك في "شركة إينريجوتيكنيكا"، إلى أن بإمكاني العثور على إجابة لتلك التساؤلات في تلك الأفكار والخواطر الحافزة الصادرة عن "بيتر فورسكول"، والواردة في كتيب قام بتأليفه بعنوان "خواطر بشأن الحرية المدنية" (خواطر بشأن الحرية البرجوازية)، وتمت طباعته من قبل "دار لارس سالفيوس للطباعة والنشر" بمدينة "ستوكهولم"، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٥٩.

وبناء عليه، بادرت بتوجيه رسالة إلى "المكتبة الملكية" في "ستوكهولم" للاستعلام عن إمكانية الحصول على نسخة من كتيب "خواطر بشأن الحرية المدنية". وبالفعل، تلقيت رداً تفصيلياً ووافياً من "جونيللا جونسون"، بحكم منصبها آنذاك بصفتها "رئيس قسم خدمات المراجع والمجموعات التاريخية" – مصحوباً بنسخة من المخطوطة الأصلية "لفورسكول" باللغة السويدية، بطبيعة الحال. وفي واقع الأمر، كانت هناك ضرورة ملحة لترجمة الكتيب إلى اللغة الإنجليزية، ليتسنى للجميع الإطلاع عليه وقراءته. وبما يثير الدهشة، لم يسبق في أي وقت مضى نشر أو إصدار ترجمة باللغة الإنجليزية لهذا الكتيب. تم البدء في تنفيذ هذه المهمة للمرة الأولى خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث تولت كل من "تيريزا ماك جرين – لانجفيك" (والتي تنتمي في الأصل إلى "جلاسجو" و"رولفسوي") و"ماريا لينستيد"، عملية الترجمة، كما شاركت جدة "ماريا"، السيدة/ "أجنيس جانسون"، في هذه المهمة، حيث ساهمت في تفسير بعض التعبيرات الدارجة خلال القرن الثامن عشر. وفي واقع الأمر، تعجز الكلمات عن تقدير الجهود التي تم بذلها في هذا الصدد.

وإدراكاً بقرب حلول الذكرى المئتين والخمسين على إصدار هذا "الكتيب"، في عام ١٧٥٩، بادرت بشكل شخصي بتشكيل مجموعة من الخبراء بغرض مراجعة الترجمة التي تم استكمالها في مرحلة سابقة. ولقد تألفت هذه المجموعة من عدد من الأعضاء، وهم: "جونيللا جونسون"، و"توماس فون فيجيساك"، و"هيلانه جاديربلوم"، و"جونار بيرسون". ولقد ساهم "ديفيد شو" (كانتربري) في عملية التنقيح والتحرير النهائي للنص الإنجليزي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتيب يقدم ترجمة للنسخة الأصلية التي قام "فورسكول" بتأليفها، وذلك قبل أن تخضع للرقابة على المصنفات. ولقد تعاملت مجموعة الخبراء مع المخطوطة الأصلية التي لم يتم التلاعب بها، والتي تم العثور عليها من قبل "جونيللا جونسون"، في "قسم المحفوظات الوطنية". ومن جهة أخرى، يصف هذا الكتيب الفروق أو الاختلافات البارزة – ذات الدلالة – بين النسخة الأصلية التي لم تخضع للرقابة – والنسخة المطبوعة والصادرة في عام ١٧٥٩.

وأخيراً، سوف يتسنى الآن لجمهور القراء – غير الناطق باللغة السويدية – الإطلاع على الخلفية الفكرية للهبة أو المنحة التي ساهمت بها دولة "السويد" لإثراء العالم الحديث، وذلك في عام ١٧٦٦، وهي: "أحقية الوصول إلى معلومات وتهيئة جمهور مستنير وواعْ"، وبالرغم من ذلك، لا يمثل هذا الإنجاز سوى جانب واحد من الغرض الأرحب الذي سعى "فورسكول" إلى تحقيقه – والذي يتمثل في دعم نمو ونشر المعرفة في أوسع معانيها.

ديفيد جولدبرغ، وفيسبي وناس، تموز/ يوليو، ٢٠٠٩

ملاحظات حول النص
جونيللا جونسون

تستند الترجمة الواردة على الصفحات التالية إلى قراءة جديدة، من منظور قريب، للمخطوطة الأصلية التي صدرت عن "بيتر فورسكول"، تحت عنوان "خواطر بشأن الحرية المدنية"، في عام ١٧٥٩، بما في ذلك المقاطع التي تم حذفها أو تعديلها من جانب "أوليريخ"، بصفته القائم على أعمال الرقابة على المصنفات الفنية آنذاك. ولقد آثرنا أن نتعامل مع النسخة الأصلية، نظراً لأنها تحتوي ببساطة على النص الكامل للمخطوطة الأصلية، كما أنها أفضل من النسخة التي سبق وأن خضعت للرقابة، والتي تم نشرها في عام ١٧٥٩. وفي العديد من المواضع، وعندما يتعمد "فورسكول" صياغة بعض التعبيرات الواضحة والصريحة، يدفعه "أويلريخ" إلى إدراج مصطلح"ربما" أو "لعل"، وبناء على ذلك، تم تبديل المطلب الراديكالي والجذري الذي سعى "فورسكول" إلى تحقيقه بغية إطلاق حرية الصحافة المطبوعة، وهو ما يتوافق جيداً في واقع الأمر مع إدراكنا الحديث لهذا المفهوم، إلى صيغة أو طريقة تعبيرية تفسح المجال أمام الإبقاء على نظام الرقابة (يُرجى الإطلاع على "البند السابع"). ولقد تم إسقاط "البند الثامن"، والذي يطالب فيه "فورسكول" بضرورة إطلاق حرية الصحافة بشأن المسائل الدينية، بشكل كلي، وفي الوقت ذاته، توارت الإشارة الواردة في "البند العاشر" بخصوص الآثار المفيدة المترتبة عن الحرية الدينية في ولاية "بنسلفانيا".

يتم الاحتفاظ بالمخطوطة الأصلية "لفورسكول" في "قسم المحفوظات الوطنية" في دولة "السويد"، تحت رقم تعريفي لاستدعاء النسخ المطبوعة (سجل البريد الوارد، سلسلة رقم (EX11)، شئون الجامعة ١٧٠٦- ١٧٨٥)[1]. وقد قام "فورسكول" بإدراج التغييرات التي ألحقها "الرقيب" في المخطوطة الأصلية بخط اليد، ولكن باستخدام حبر مختلف عن ذلك المُستخدم في تدوين النسخة الأصلية. وعلى ما يبدو، تم استخدام هذا الحبر عينه في طباعة "شعار الترخيص بالطباعة والنشر" الخاص "بأوليريخ" في الصفحة الأخيرة من المخطوطة، ولذلك يجوز للمرء أن يفترض أنهما قد قاما بإجراء هذه التغييرات جنباً إلى جنب.

[1] call number Kanslikollegiet, Inkomna skrivelser, Serie EX11: 18, universitetsärenden 1706-1785

تم نشر النسخة المطبوعة من إصدارة ١٧٥٩ عدة مرات خلال القرن العشرين، حيث تم نشرها للمرة الأولى في "تورستن ستينبي"، تحت عنوان "بيتر فورسكول وخواطر الحرية البرجوازية" (١٩٧٠)، ثم مجدداً في عامي ١٩٨٠ & ١٩٨٤. ولقد تم أيضاً نشرها، مع إدراج مكونات أو أجزاء من المخطوطة الأصلية في "جيللين أبلين" (التفاحات الذهبية) ١٩٩١ – الجزء الثاني (الطبعة الثانية – ١٩٩٥). على الرغم من ذلك، هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تقديم نص النسخة الأصلية في كتيب مطبوع و ليس فقط باللغة السويدية، وإنما أيضاً باللغة الإنجليزية.

أفكار حول الحرية المدنية

١ . كلما عاش المرء وفقا لميوله الخاصة، كلما أصبح أكثر حرية. لذلك، إلى جانب الحياة نفسها، لا يوجد شيء آخر يمكن أن يكون أكثر أهمية للمرء من الحرية. لا يتنازل أي إنسان رشيد أو يحد من حريته إلا إذا أجبر على القيام بذلك عن طريق العنف أو الخوف.

٢ . الميزة التي يعشقها المرء لا تحتاج إلى تقييد في عالم يحب الجميع فيه الفضيلة. ولكن، فإننا كثيرا ما ننجذب إلى تأدية الرذائل والظلم. ولهذا، يجب وضع الحدود بالنسبة لنا، يجب أن تفقد الحرية جانبها الضار، وينبغي أن يظل منها ما يكفي من الكمية التي تسمح، وفقا لإرادة المرء، أن يفيد المرء نفسه والآخرين، ولا يلحق الضرر بأحد.

٣ . عندما يُمنح هذا إلى كل فرد من أفراد المجتمع، عندها تكون **الحرية المدنية** حقيقية. وهذا يعني أن لا يُمنع أي فرد من ما هو لائق ومفيد للمجتمع، وأن كل شخص مستقيم يمكنه العيش في أمان، وطاعة ضميره، واستخدام ممتلكاته، والمساهمة في رفاهية المجتمع الذي يعيش فيه.

٤ . بهذه **الحرية** سيكونون هم دائما **الأكثر خطورة**، من الأكثر نفوذا في البلاد، من خلال مناصبهم أو مراكزهم الاجتماعية أو ثرواتهم. فهم لا يسيئون فقط استعمال السلطة التي يملكونها، ولكن يقومون أيضا بزيادة حقوقهم وقوتهم باستمرار، بحيث ينبغي على السكان الآخرين الخوف منهم أكثر وأكثر.

٥ . لأن الحرية الكاملة للمجتمع ليست، أن يكون الرعايا في مأمن من عنف الحاكم. إنها خطوة كبيرة وأولى نحو السعادة العامة. ولكن، يمكن أن يتعرض الرعايا للاضطهاد من قبل بعضهم البعض. وفي جمهوريات عديدة، على سبيل المثال البولندية والإيطالية، والتي تفخر في اسم الحرية المقدس، معظم الناس فيها هم من العمال.

٦. وقد يسأل شخص ما، **أي من السلطة الأعلى التي تكون سيئة لبلد ما - سلطة الحاكم** أو المواطنين؟ أنا أعتقد أن الأخير هو الغير محتمل، ولكن الأول غير قابل للشفاء، وبالتالي ينبغي للمرء أن يتجنب ويرتعد من الأول أكثر. لأنه، إذا لم يتم إزالته، فلا يمكن أبدا إزالة الآخر. باسم الحكام المستبدون، ومناصبهم، تمارس السلطة في كثير من الأحيان من قبل أفراد فاسدين، وهم لا يستحقون نيافة رؤسائهم، ولكن آمنين بسبب تمتعهم بها. عنف الحكام ذوي السلطة والذي لأسباب عدة من الصعب علاجه. والاعتقاد المفرط في قداسة التاج يحمي حتى الملوك الأكثر ظلما. يتصور العديد أنه لا يوجد من الكافي لإنسان تم رفعه فوق الآخرين، وهو على مقربة من أن يصبح إلها. يلعب ملوك البربر بحياة رعاياهم دون عقاب، لأنهم مقدسين. ومجموعة غير المعمدون في انكلترا يجعلون من الأمر مسألة ضمير، أن لا يكونوا مخلصين نحو الأسرة الحاكمة الغير مخلصة. ولكي لا نبعد كثيرا بحثا عن الأمثلة فإنه عندما استنفذت السويد مواردها من الرجال والمواد الغذائية والمال خلال **حروب الملك كارل الثاني عشر**، وكان لا يزال يُعتقد عن هذا البطل* أنه لا يسير ببلاده إلى الخراب، بل يدافع عنها. وهكذا، لا يشعر الرعايا دائما بظلم الحكام، وإذا أحسوا بالظلم فليس من المؤكد أنهم يقدرون على تحرير أنفسهم منه. عند الضرورة، يقوم الحكام لوحدهم بحراسة امتيازاتهم الخاصة بهم، والحكم لوحدهم في كل الأمور. تجتمع فائدة وقوة البلد بأكمله في شخص واحد فقط. **ولكن، عندما يضطهد بعض الأفراد من قبل أفراد آخرين**، ينتبه الجميع إلى ذلك الظلم. ويسيء العديد استخدام سلطتهم، يتغلب الحشد الأقوى بسهولة على أهدافهم وقواهم المتباينة. ولذلك، فإن تقديس الجمهور وقوتهم لا تضمن لهم الحماية الكافية. والحماية الوحيدة هو إخفاء الظلم الذي يمارسوه. ولكن لا يمكن إخفائه لفترة طويلة، في الكتابات العامة، إذا كان من المسموح لكل فرد التحدث عن الأمور التي تجري ضد مصلحة العامة.

٧. إذن، تتمثل حياة وقوة الحرية المدنية في حكومة **محدودة** وحرية **غير محدودة** للكلمة المكتوبة: طالما تتبع العقوبة الجادة ما هو مكتوب وهو بلا خلاف أمر غير لائق، ويحتوي الكفر بالله، وإهانة للأفراد وتحريض واضح على الرذائل.

---

*انظر Enväldets skadeliga påföljder
(الآثار السلبية المترتبة على الحكم المطلق) ستوكهولم ١٧٥٧

٨. الوحي الإلهي، والقوانين الأساسية الحكيمة وشرف الأفراد لا ينبغي أن يعاني من أي ضرر خطير على الحرية في التعبير. لأن الحقيقة ستنتصر دائما عندما يسمح لها أن تُنكر ويتم الدفاع عنها على حد سواء.

٩. على العكس، تدفع حرية الكلمة المكتوبة المعرفة إلى مستوى أعلى، وتُزيل كافة القوانين الضارة، وتقيد ظلم جميع المسؤولين، وتضمن دفاع للحكومة في مملكة حرة. لأنه يجعل الناس في حالة حب لطريقة هذه الحكومة. في انكلترا، لا يسمع المرء غالبا عن التصاميم الخطيرة ضد القوانين الأساسية الراسخة. يمكن منع الإخلال بالنظام العام في مرحلة مبكرة من خلال حرية الجمهور في التعبير عن استياءهم. من ناحية أخرى، في بلد لم تكن معروفة،* كان لدينا مثال هام لحقيقة أن الدفاع عن التوزيع غير متكافئ للحرية باستخدام الكراهية والقسر، يلجأ المرء بسهولة إلى العنف واتخاذ الخطوات اليائسة: أن الشخص الذي لا يملك إلا القليل سوف يخسر كل شيء، بدون الغيرة ورغبة الانتقام، يرى الكثير من حرية المجتمع وحريته الخاصة تسلب منه من قبل أقرانه وأبناء وطنه. لأن من يملك القليل ليخسره، يخاطر أن يفقد القليل، وعندها يمكن أن يسبب لعدوه ومعذبه خسارة الكثير. وهذا أمر لا يثير الإعجاب، ولكن من الأمور الشائعة. ولذلك، يجب الحفاظ على الحرية بالحرية. طرق القمع والإكراه للساخطين يضع الحرية في خطر مطلق، بغض النظر عن ما إذا كان لديهم سبب للسخط أم لا. لهذا تسمح الحكومة الرشيدة لرعاياها أن يعبروا عن سخطهم بأقلامهم بدل الأسلحة الأخرى، الأمر الذي ينير من ناحية، ويمنع ويقي من قيام الانتفاضة والفوضى من جهة أخرى.

١٠. ما ذُكر سابقا في (٣) أن نتائج الحرية المدنية في أن كل شخص مستقيم يمكنه العيش في أمان، وطاعة ضميره، واستخدام ممتلكاته، والمساهمة في رفاهية المجتمع الذي يعيش فيه. سأشرح كل من هذه النقاط في سطور قصيرة. يضع القانون حياتنا في أمان كبير، لأنه ينص على أنه لا يجوز لأحد أن ينتهك جسد شخص نزيه وصحته بدون عقاب. ومع ذلك، يتعين على المرء، الاستماع إلى المتهمين وتنفيذ الأحكام الصادرة من القضاة، حتى لو لم يرتكب المتهم أي جريمة. لأن المجتمع لا يمكن أن يوجد بدون المحاكم المطبقة للقانون، والقضاة ليسوا دائما محايدين. **

---

* الدنمارك.

** انظر منشورات عديدة حول المحاكمات، والقضاة، والحرية والسلامة المناسبة للكلمة المكتوبة.

إن كراهية الناس والحماسة غير المقيدة في بعض الأحيان قد انتزعت في بعض الأوقات براءة المواطنين. لا يوجد خطر أكبر من هذا، للحياة والسمعة في آن واحد، وإما أن التغيير غير ممكن، أو أن حرية الدفاع عن النفس علنا حتى الآن قد تكون لتهدئة غضب الناس وردع القضاة من التلاعب. حتى لو كان هذا أمر لا يمكن تحقيقه، والتعويض الأقل عن هذا الظلم الكبير هو أن يموت المظلوم وهو بريء كما حدث في انكلترا.

١١. في كثير من الأحيان قد يكون الضمير مؤسس على آراء كاذبة. وينبغي عدم التسامح وهو أمر غير مقبول، إذا كان هدفهم الوحيد هو تدمير المجتمع والناس، مثل قواعد اليسوعيون المخادعة. ولكن، عادة أولئك الذين يبدو عليهم الخطورة بسبب الضمير الفاشل يمكن أن يصبحوا مواطنين صالحين، إذا تكيف المجتمع قليلا لأوهامهم. ونكران المينونيتيون للقسم، ورغم ذلك تُقبل بثقة كلمة نعم أو لا منهم. لا يحارب العديد منهم العدو، ولكنهم يساهمون في دفع الأموال عن طيب خاطر لتمويل القوات المحاربة. قد توجد هذه الاختلافات الكبيرة بين الأديان بدون أن تؤثر على الوحدة المدنية ويتجلى ذلك بوضوح وبسرعة من خلال الرفاهية والحرية في ولاية بنسلفانيا. وفي ظل الحرية ذاتها، فإن الضلالات والأوهام الدينية سوف تفسح المجال في نهاية المطاف أمام غلبة القوة الكامنة في الحق، كما سوف تتضاءل مع مرور الوقت، وذلك في حين أن هذه الضلالات والأوهام عادة ما تنتشر بصورة أكثر عنفاً، على نحو أشبه بتأجج النيران أسفل سطح ما، عند إثارة حفيظتها عن طريق الاضطهاد لتتطور إلى غيرة حمقاء. وأخيراً، ونظراً لأنه لا تخلو منطقة واحدة من بعض الأفراد ممن يعانون من أوهام وضلالات، لا تشكل هذه المسألة أهمية تُذكر، فقد ينتهي بهم الأمر إلى الإخفاق علناً، كما هو الحال في "انجلترا"، أو التصرف على نحو يتسم بالنفاق، مثلما يحدث في مناطق أخرى.

١٢. لدى الفرد ممتلكات، وذلك جزئيا بوصفه عضوا في الدولة، وجزئيا كفرد. من النوع الأول هو الدخل العام وتلك التي تم شراؤها على أساسه، إلى جانب الخدمات العامة. من النوع الأخير هو ما يملكه كل فرد. ينبغي أن يحمي القانون كلاهما ضد العنف ومنعهم من التعرض للإيذاء. ينبغي أن تقع على كل فرد حصة معقولة من الأعباء العامة والفوائد. وهو أمر شائع بالنسبة للمجتمع، كما ينبغي للحرية أيضا أن تكون. **ولذلك ينبغي أن لا تجمع ضرائب البلاد** بمبالغ كبيرة جدا من قبل البعض، بل، وفقا لدخلهم الخاص، ينبغي على الجميع المساهمة في الدخل العام. وعلاوة على ذلك، لا يجوز حرمان أي فرد يحق له تولي الوظائف العامة وغيرها من المناصب الشرفية، من الأمل في بلوغها.

١٣. إذا كانت الاختبارات المناسبة مطلوبة قبل **التعيين في كل الوظائف** العامة، وإذا سمح لأولئك الذين قد أكملوا مثل هذا الاختبار الانتقال إلى المستوى التالي فقط بسبب الوقت الذي قضوه في الخدمة في عملهم السابق، وإذا كانت الخطوة الأولى ستنتمي إلى أول من أثبتت كفاءته للعمل: فلن تقع هذه المناصب في يد من لا يستحقها.

١٤. لا توجد اختبارات أسهل أو أكثر موثوقية من الامتحان في المعرفة ثم الممارسة المرتبطة بالعمل. وتستخدم هذه لرجال الدين لدينا، كما يتم إجراء مثل هذه الاختبارات لتعيين جميع المسؤولين الحكوميين في دولة "الصين". ولكن ليس هو بفن أن لا يروق لك الأفضل، إذا ما سمح للمرء أن يسأل ما يريد ويقيم كما يريد. لهذا كان من الضروري أن يشترط لكل عمل معرفة معينة، وكتب خاصة، وتعليمات خاصة ومراسيم يكون المرء مرتبطا بها ويعرض حساباتها علنا.

١٥. يسمح **باستخدام ممتلكات المرء لصالح نفسه** والمجتمع. ولكن، لا يمكن استخدام جميع أنواع الملكيات من قبل الجميع، وكأنها ملك للمجتمع. لا يستطيع أي فرد الحصول على الأرض في أي مكان يريده، سواء عن طريق العمل أو الدفع، وعلى الرغم من أن العديد لديهم من الأرض أكثر مما يستطيعون زراعته، والكثير على حساب الصالح العام. القوانين مثل موسى بين اليهود، حول كل عائلة متواضعة وقطعة خالدة من الأرض، وكتاب موسى الثالث، ٢٥: ١٣-١٦ و٢٣، و٢٤، و٤٠، و٤١، أو ليسينيوس بين الرومان حوالي ٥٠٠ مرافقا (٢٥٧ ١/٧ فدان) كسب لهذا الكثير سواء من خلال تعزيز زراعة الأرض أو تحقيق التوازن بين حقوق السكان.

١٦. ليس هناك شيئا نملكه كما نملك **قوى الجسد والعقل**، لهذا لا شيء أرخص، من أن يُسمح لكسب العيش بطريقة محترمة، وأن يسمح لممارسة المهارات المفيدة والمعرفة. أن يكون ممكنا العيش بحرية من خلال ممارسة الزراعة والحرف اليدوية، من التجارة والتعليم الذي ينبغي أن يكون مفتوحا للجميع، بحيث لا تتسبب الكمية في الإضرار بالصالح العام.

١٧. تتم مطاردة العمال المفيدين من **الريف**، بما أن القوانين لا تسمح لمن يعيش في القرى والأكواخ ممن لم يساعدهم الحظ بامتلاك أي قطعة أرض للتمتع بحماية، خلاف الإعاقة والشيخوخة، التي تجعلهم منهكين تقريبا. لذلك، في أقرب وقت عندما يرغبون إتباع الرغبة الطبيعية للحرية والاستقلال عليهم بالفرار إلى المدن حيث يمكنهم العيش بسهولة وفقا لنزواتهم أو التكاسل في وظيفة ما. ولكن وكما هو معتاد في انكلترا وألمانيا يمكن لكل فرد أن يصبح، حتى في الريف، سيد منزله، وهناك العديد من العمال لا يزالون يعيشون في مسقط رأسهم الأصلي، وبالتضاعف، ومن خلال إجراء الصفقات المربحة، يقومون بتأجير أنفسهم للعمل في المزارع، وهذا كله أفضل من اختيار حياة المدينة والعيش بدون زواج في حياة باهظة، وخاملة، من أجل الحفاظ على الثراء للأثرياء، وإحاطة عربات النبلاء، وقتل الوقت مع النوم والفسق ليصبحوا عبئا على أنفسهم وبلدهم.

١٨. من أجل تعزيز **المهارات** وحريتهم، فإن المدارس العامة بخاصة ستقدم التعليم، حيث يمكن أن يحصل الفرد على تعليما كاملا على أساس أن اجتهاد المرء نفسه وتفاهمه سيسمح به، في كل أنواع الفنون والحرف، وعلى الفور يمكن التعرف عليه كخبير حر في المجال الذي درسه. ولكن، عدد كل نوع من أنواع الوظائف ينبغي أن يُقرر وفقا لحاجة المجتمع واستخدامه.

١٩. على العكس من ذلك، لدينا **النقابات العمالية** المغلقة وتدريب المتدربين وهي وسائل عظيمة للحفاظ على الكسل، والقيود، ونقص اليد العاملة، والفسق والفقر وإضاعة الوقت.

٢٠. حتى ما يسمى **بالفنون الحرة** فهم ليسوا أحرارا في السويد. تستحق أكثر هذا الاسم في أماكن أخرى. في ألمانيا، يسمح لكل فرد تعليم الآخرين علنا كل شيء يعرفه. وعلاوة على ذلك، ينبغي منع كل فرد من البداية من التعلم من خلال الكتب الطريق الرئيسي للفرد، أو في وقت لاحق لا يمكن منعه من العيش بحرية من خلال التجارة.

٢١. وأخيرا، أحد أهم الحقوق في مجتمع حر هو أن يسمح بحرية المساهمة في بناء ورفاهية المجتمع. ولكن من أجل أن يتحقق هذا الأمر، يجب أن تصبح شؤون الدولة معروفة للجميع، ويجب أن يكون ممكنا للجميع التعبير عن رأيه بحرية حولها. عندما يفتقر الوضع لهذا لا تستحق الحرية اسمها. مسائل الحرب وبعض المفاوضات الخارجية تحتاج إلى السرية لبعض الوقت وأن لا تكون معروفة من قبل العديد، ولكن ليس على حساب المواطنين بل بسبب الأعداء. ينبغي أن لا تكون مسائل السلم وكل ما يتعلق بالرفاهية والرعاية الاجتماعية محجوبة من عيون الأفراد. خلاف ذلك، فإنه قد يحدث بسهولة أن الأجانب الذين يرغبون بإحداث الضرر يصلون إلى معرفة كل الأسرار من خلال المبعوثين والمال، بينما سكان البلد نفسه، الذين يقدمون بسرور المشورة المفيدة، يجهلون معظم الأشياء. من ناحية أخرى، عندما يكون كل ما في البلد معروفا، يستطيع الشخص الملاحظ على الأقل رؤية الفوائد أو الأضرار، ثم الكشف عنها للجميع، حيث هناك حرية للكلمة المكتوبة. وعندئذ فقط، يمكن توجيه المداولات العلنية نحو الحقيقة وحب الوطن، على الصالح العام الذي يعتمد كل فرد عليه.

يا الله الأعلى، تسهر على نعيم الإنسان، وتعزيز حريتنا السويدية والحفاظ عليها إلى الأبد!

فورسكول
تعقيب بواسطة "توماس فون فيجيساك"
(مُترجم بواسطة " جونيللا جونسون")

عندما أوشك "لينيوس على إطلاق اسم تلميذه "بيتر فورسكول" على أحد النباتات، وقع اختياره على ذلك النوع من النباتات الذي يُطلق عليه اسم "النبات القراص"، ذو الوبر الشائك. ولقد علل "لينيوس" اختياره هذا موضحاً أن هذه الفصيلة من النباتات، والتي تنمو في حديقة منزلة في "أوبسالا" قد نشأت من بعض البذور التي بعث بها "فورسكول" إليه من رحلته إلى السعودية.

غير أن هناك سبب أخر يعلل هذا الاختيار. وفي تعليق له، يعقب "لينيوس" موضحاً أن الاحتكاك مع "نبات القراص" ذو الوبر الشائك، هو أمر محفوف بالمخاطر، تماماً كما هو الحال عند الاشتباك في مشادة أو مجادلة مع "فورسكول"، وهو ما اتضح بشكل جلي من خلال أسلوب تصرف "فورسكول" أثناء وجوده في "أوبسالا". ولقد أظهر "فورسكول" موهبة كبيرة أثناء فترة دراسته، كما استطاع "لينيوس" أن يستغل ما تمتع به "فورسكول" من معارف وقدرات. وعلى الرغم من ذلك، اتسمت شخصية "فورسكول" بطابع العناد، هذا بالإضافة إلى سهولة استفزازه وإثارته. ولقد ساهمت هذه الخصال في رسم مقدرات "فورسكول" والتي أفضت به إلى حياة مضطربة.

وبالرغم من فترة حياته القصيرة (١٧٣٢ - ١٧٦٣)، فإن حجم الإنجازات التي تمكن من تحقيقها يثير الدهشة. وفي واقع الأمر، كان من المخطط له أن يصبح رجل دين. وكان والده، "يوهان فورسكال"، كاهناً في الكنيسة "الفنلندية" بمدينة "ستوكهولم"، غير أنه عاد إلى وطنه، "فنلندا"، قبل سنوات قليلة من ولادة "بيتر".

قضى "بيتر فورسكول" طفولته في مدينة "هلسنكي". ولديه شقيقين، يُطلق عليهما "جوناس" و"يوهان كريستيان"، بالإضافة إلى شقيقة واحدة، تُدعى "كاتارينا جوانا". ولقد تولت زوجه الأب زمام الأمور في المنزل، وذلك بعد أن توفيت والدته، وهو لازال في الثالثة من عمره، علماً بأن كل المؤشرات تدلل على أنه قد قضى طفولة سعيدة.

وعندما بلغ "فورسكول" العاشرة من العمر، التحق بجامعة "أوبسالا". ولا يثير التحاقه بالجامعة في هذه المرحلة العمرية العجب أو الدهشة آنذاك، حيث بلغت نسبة من التحقوا بالجامعة من دون الخامسة عشر وقتها ما يزيد عن ٣٠ بالمائة من إجمالي عدد الطلاب. وعلى الرغم من ذلك، لم تستمر الإقامة الأولى "لفورسكول" في مدينة "أوبسالا" سوى لفترة وجيزة. وفي ربيع عام ١٧٥١ عاد "فورسكول" مجدداً إلى تلك المدينة، وكان قد بلغ وقتها ثمانية عشر عاماً. ولقد قام بدراسة علم اللاهوت، ولكن سرعان ما انجذب إلى الدوائر المحيطة "بلينيوس". ولقد حصل "فورسكول" على منحة دراسية، تتضمن خمس سنوات من الدراسة الجامعية، بالإضافة إلى عامين إضافيين من الدراسة في مؤسسة تعليمية بالخارج، علماً بأنه لم يتم توزيع أو فصل ضروب العلم والمعرفة بشكل صارم وحاد وقتذاك، وذلك حتى قرن لاحق، عندما تم تقسيم مجالات العلم والمعرفة إلى شعب فرعية، ليتم متابعة ورصد كل منها من قبل ممثليها بشكل تفصيلي ودقيق.

ولقد أبدى "فورسكول" اهتماماً خاصاً بمزيج من علم اللاهوت وعلم النباتات. ولقد اشتهر أحد أساتذته، "ألوف سيلسيس"، باعتباره محرر لعمل أدبي حول بعض النباتات التي تنتمي إلى فصيلة "هيروبوتانكون" (*Hierobotanicon*) والوارد ذكرها في الكتاب المقدس. وعندما توجه "فورسكول" إلى "السعودية" ركز اهتمامه بشكل خاص على دراسة النباتات المُشار إليها في الكتاب المقدس، وذلك ضمن أبرز المهام والتكليفات التي عني بها هناك. وفي الوقت ذاته، قام "فورسكول" بتخصيص جزء من وقته في مدينة "أوبسالا" لدراسة اللغتين "العربية" و"العبرية".

مكث "فورسكول" في "أوبسالا" لفترة تعدت قليلاً العامين، وهي المدة المخصصة لهذا الغرض وفقاً للمنحة الدراسية التي حصل عليها. وفي خريف عام ١٧٥٣، التحق "فورسكول" بجامعة "غوتنغن". ولقد كانت مدينة "غوتنغن" تقع وقتئذ في وسط مملكة "هانوفر"، وهي عبارة عن دولة ترتبط باتحاد خاص مع "المملكة البريطانية العظمى" منذ عام ١٧١٤. ولقد تأسست الجامعة في عام ١٧٣٧، كما تأثر "فورسكول" إلى حد كبير بالثقافة البريطانية.

درس "فورسكول" علم اللاهوت في جامعة "غوتنغن"، ولكن مع توجيه انتباهه بشكل أكبر نحو دراسة الفلسفة. ولا يعني هذا الأمر البته أنه قد تخلى عن دراسة العلوم الطبيعية. والتقى "فورسكول" مع "لينيوس"، حيث قام بتزويده بالبذور التي أراد الحصول عليها، كما قام بالتعرف على بعض من زملائه ممن أبدوا اهتمامهم بدراسة الحشرات التي تعيش في السياق المحلي.

"في أوقات الفراغ وعند اعتدال الطقس، أقوم بتجميع تشكيلة من تلك الحشرات، وتمكنت من الالتقاء بثلاثة من الزملاء ممن أبدوا اهتماماً بذلك المجال"، وذلك وفقاً لما قام "فورسكول" بتدوينه في إحدى رسائله. وتظهر أحد الرسومات المتضمنة في كتاب "لفورسكول"، تحت عنوان، صورة "لفورسكول" أثناء مطاردة وصيد بعض الفراشات.

وعلى الرغم من ذلك، ظلت الفلسفة تمثل الشغل الشاغل بالنسبة "فورسكول"، بعد أن استحوذت على اهتمامه. وفي حزيران/ يونيو ١٧٥٦، ناقش "فورسكول" أطروحة الدكتوراه التي قام بإعدادها تحت عنوان "شكوك حول أحدث مبادئ الفلسفة". وفي مقدمة الأطروحة، يسطر "فورسكول" العبارات التالية: "بناء على مشورة والدي السديدة، اعتدت على إجراء دراساتي العلمية، بقدر المستطاع، بغرض محاولة دحض أو تفنيد كل شيء، مع تسجيل الأسباب التي أتمكن من التوصل إليها. وتمثلت النتيجة في أنني شرعت في بداية الأمر في البحث عن تلك الشكوك، ولقد انتهى الأمر بأن أخذت هذه الشكوك في الظهور من تلقاء ذاتها". ولقد أبدى معلموه إعجابهم بتحري "فورسكول" الدقة، غير أنهم أبدوا اعتقادهم بأنه قد أفرط إلى حد بعيد في موقفه المتشكك. ويتضح أيضاً اعتداد "فورسكول" بأطروحته، حيث قام بنشر طبعة جديدة منها في "كوبنهاجن" في عام ١٧٦٠، كما قام بتزويدها بمقدمة جديدة.

الفيلسوف الاسكتلندي "دايفيد هيوم" وهو أحد النماذج التي ساهمت في التأثير على "فورسكول"، علماً بأنه قام بالإشارة إليه في أطروحته. ولقد تمكن "فورسكول" على الأرجح من قراءة أعمال هذا الفيلسوف مُترجمة إلى اللغة الألمانية.

وهناك بعض نقاط التلاقي التي ساهمت في التوحيد بين كل من "فورسكول" و"هيوم"، بما في ذلك على سبيل المثال الموقف العملي الذي تبناه كل منهما تجاه الفلسفة. ولقد أعرب كلاهما عن استهجانه ورفضه لتوجه العلماء للانغماس في نظرياتهم. "يحتكر الأكاديميون الفكر من منظور ذاتي الاستيعاب، علماً بأنهم لا يلجأون إطلاقاً إلى الاسترشاد بالخبرات العملية في أي من الحجج أو الاستنتاجات التي خلصوا إليها، هذا بالإضافة إلى أن البعض منهم لا يسعى مطلقاً للبحث عن تلك الخبرات والتجارب، والتي لا يمكن استخلاصها سوى من خلال تفاعلات الحياة وتبادل أطراف الحديث مع آخرين"، وذلك وفقاً لما قام "هيوم" بتدوينه ("حول كتابة المقال" ١٧٤١).

ولقد شعر "فورسكول" بمزيد من الألفة في ذلك المناخ الذي يدعم البحوث والدراسات الحرة، وهو وضع يختلف إلى حد بعيد عن الظروف والأوضاع السائدة في "أوبسالا". وبالنسبة له، يُعزى السبب وراء هذا الاختلاف بشكل جلي إلى الافتقار للحرية. وفي رسالة قام بتدوينها، بأسلوب ناقد وساخر، فيما يتعلق بنظرية المناخ "بمونتسكيو"، يشير "فورسكول" موضحاً: "لو أُتيحت حرية التفكير والكتابة أمام المرء بدولة السويد، تماماً كما هو الحال في انجلترا وألمانيا، لأتضح بشكل يقيني أن برودة المناخ لن تتسبب في الإضرار بالقدرات العقلية والفكرية التي يتمتع بها الانسان".

ولقد أحاق به هذا الجو الخانق عند عودته إلى وطنه، وذلك في أواخر خريف عام ١٧٥٦. وبعد انتهاء المنحة الدراسية، اضطر "فورسكول" إلى ممارسة مهنة التدريس لدعم ذاته، حيث عمل "كمدرس خصوصي" لصالح الكونت "غوستاف هورن يوهان"، الذي كان يبلغ من العمر آنذاك ١٣ عاماً. والى جانب عمله "كمدرس خصوصي"، عمد "فورسكول" إلى دراسة علم الكيمياء، حيث أبدى اهتماماً خاصاً بمجال الزراعة.

لم يكن "فورسكول" عالم نظريات، أو باحث في المجال النظري للموضوعات، وذلك على الرغم من النجاح الذي تمكن من تحقيقه باعتباره فيلسوف (علماً بأنه قد تم تعيينه كعضو في أكاديمية العلوم، والتي تم تأسيسها في "غوتنغن" على غرار "الجمعية الملكية في لندن").

عندما أدعى أحد ملاك الأراضي الزراعية في إحدى المجلات أنه يمكن تغيير أحد أصناف النباتات إلى صنف أخر، عن طريق استيلاد النباتات بالتلقيح الصناعي، زاعماً أن بذور نبات "الشوفان" – عند التعرض لظروف بعينها – يمكنها انتاج محصول من نبات "الشعير"، قام "فورسكول" بتأليف ما لا يقل عن ست مقالات في المجلة ذاتها، وذلك لإظهار عبثية هذا الإدعاء. وسعياً إلى البرهنة على صحة حجته، قام بإجراء بعض التجارب والاختبارات في مجال زراعة النباتات.

وفي رسالة قام بتوجيهها إلى أستاذه في جامعة "غوتنغن"، بروفيسير "جى دي ميكايليس"، أعرب "فورسكول" عن إيثاره دراسة علم الاقتصاد، باعتباره "علم حر ومفيد وتتعدد استخداماته وأغراضه في كل مكان". وعلى الرغم من ذلك، باءت محاولته للحصول على وظيفة تم إنشائها حديثاً كمحاضر في مجال الاقتصاد بالفشل، نظراً لعدم اعتداد البروفيسير المختص بهذه المادة، "أندرس بيرخ"، بمؤهلات "فورسكول" في هذا المجال.

وفي التقرير الذي قام بإعداده في هذا الصدد، يشير "بيرخ" موضحاً أن: "فورسكول يبدي في واقع الأمر مزيداً من الاهتمام بعلم النباتات". وعلى سبيل المثال، وعندما تتزامن المحاضرات التي يلقيها كل من "لينيوس" و"بيرخ"، عادة ما يؤثر "فورسكول" الاستمتاع إلى"لينيوس".

في شهر نيسان/ أبريل ١٧٥٩، وعندما سعى "فورسكول" للحصول على تصريح لمناقشة أطروحة في علم الاقتصاد، تحت عنوان " زراعة المروج"، قوبل طلبه بالرفض. ولذلك اتخذ "فورسكول" قراراً بالتخلي عن دراسة علم الاقتصاد. ومجدداً، أبدى "فورسكول" استعداده للتحول إلى مادة جديدة: حيث انجذب هذه المرة إلى دراسة العلوم القانونية. وفي مايو/ آيار من عام ١٧٥٩، تم الإعلان في كلية الفلسفة عن مناقشة أطروحة قام "فورسكول" بإعدادها تحت عنوان "الحضارات الليبرالية". ولقد تم صياغة هذه الأطروحة باللغتين السويدية واللاتينية، وهو ما يخالف التقاليد المعمول بهذا آنذاك.

وفي أطروحة سابقة قام بعرضها حول مبادئ الفلسفة، قام "فورسكول" بإدراج فقرة هامة تعاملت مع هذه القضية من منظور نشأة حقوق الإنسان. وبالنسبة "لفورسكول"، فإن استقلالية الفرد تفيد ضمناً بأحقيته في الحصول على الحقوق المكفولة له بشكل شخصي.

وحتى مع الافتراض أن هذه الحجة قد تم طرحها من المنظور النظري فحسب، فلقد أنطوت هذه القضية على قدر كبير من الحساسية. لقد تطرق "فورسكول" لإحدى أبرز القضايا الخلافية التي أثارت الجدال خلال "عصر الحرية" (١٧١٩ – ١٧٧٢): والتي تتعلق بمسألة الامتيازات. وبعد وفاة الملك "كارل الثاني عشر" (١٧١٨)، قامت دولة "السويد" بصياغة دستور جديد، حيث تم تجديد مفهوم توريث الامتيازات الممنوحة لطبقة النبلاء أو الأشراف. ونتيجة لذلك، أعربت الطبقات الاجتماعية الثلاثة الأخرى (وهي "طبقة رجال الدين"، و"طبقة العوام"، و"طبقة الفلاحين") التي يتألف منها البرلمان عن احتجاجها. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم مواصلة طرح هذه القضية طوال تلك الحقبة التي يُطلق عليها "عصر الحرية".

وفي وقت لاحق، وبحلول عام ١٧٧٠، تم طرح مشروع قانون في "البرلمان" حول إعداد ميثاق ينص على الامتيازات الممنوحة لأعضاء مجلس العموم ممن ينتمون لتلك الطبقات الثلاثة.

من الجدير بالذكر أن منح الحقوق للبعض قد يستدعي معه تقليص الحقوق الممنوحة للبعض الأخر. ولقد تعرضت تلك الأفكار والآراء المرتبطة بحقوق الانسان، والتي أخذت في النشوء والتطور في أواخر القرن الثامن عشر، للمقاومة. ويسجل "فورسكول" آرائه موضحاً ما يلي: "ينبغي أن يتحمل كل فرد نصيب معقول من العبء العام، على أن يحظى بحصة معقولة من المزايا والمنافع العامة، في الوقت ذاته". وينطوي النص في كافة صفحاته على تلك المعاني المرتبطة بحقوق الانسان، وذلك على الرغم من عدم استخدام هذا التعبير بشكل صريح.[٢]

ولقد قُوبل الطلب الذي تقدم به "فورسكول" لطباعة الأطروحة بالرفض من قبل الكلية. وعلى الرغم من ذلك، لم يقبل التخلي عن القرار الذي قام باتخاذه، وإنما عزم على التوجه إلى حكومة الدولة، من خلال السلطات المعنية، وذلك على مستوى مجلس الكلية، غير أنه تم رفض طلبه مجدداً.

وفي هذه المرحلة، اتخذ "فورسكول" قراراً يشهد قدراً كبيرا من الشجاعة الأدبية، وذلك عندما أقدم على تجاهل الجمهور الأكاديمي، وتحول عوضاً عن ذلك إلى القراء من جمهور العامة. وعلى الرغم من ذلك، وقبل أن تعرب أية مطبعة عن موافقتها على هذا التكليف، كان لابد من الحصول على ترخيص من "الرقيب" المختص بالمملكة.

ويقيناً، علم "فورسكول" أن الرقيب قد قام بإخطار "مجلس الكلية"، وبناء عليه، سوف يتعذر عليه اتخاذ موقف مخالف. وعلى الرغم من ذلك، أدرك "فورسكول" أيضا أن الموقف الذي أبداه "مجلس الكلية" لم يكن بهذا القدر من القوة، وبناء عليه، وبشكل أساسي، كان لابد لمجلس الكلية أن يذعن لمجلس العموم. ومن جهة أخرى، وعند استئناف جلسات "البرلمان"، والتي يحين موعد انعقادها بعد بضعة أشهر مقبلة، قد يبادر على الأرجح إلى الإعلان ببطلان القرارات التي تم اتخاذها من جانب "الكلية". وفي خطاب موجه إلى "مجلس الكلية"، تحلى "فورسكول" أيضاً بقدر من الجرأة، حين أشار إلى اعتماد "الكلية" على "البرلمان". ولقد كتب ليبدي قناعته بما يلي: "وبينما أعيش في أرض الحرية، أجد نفسي مرغماً على العيش بدون أفضل جزء من تلك الحرية: وهو أن يُسمح لي أن أعبر عن رأيي وأن أكتب عن عيوب ومزايا البلاد".

[٢] يظهر تعبير "حقوق الانسان" في نص سويدي لأول مرة، وذلك ضمن مقالة تم نشرها في مجلة "بوستن" (البريد)، وذلك في ١٣ ديسمبر ١٧٦٩.

وسعياً إلى الحصول على تصريح بالطباعة، اضطر "فورسكول" أن يقبل بإجراء عدد من التغييرات ليتم تعديل وحذف أجزاء من النص. ولقد ارتبطت هذه التغييرات بالمطالب الراديكالية والجذرية التي نادى بها "فورسكول"، وذلك من حيث حرية الصحافة، هذا بالإضافة إلى بعض الإشارات أو التلميحات للموقف السياسي الراهن. وفي العديد من الأحيان، تطلب الأمر التخفيف من حدة ووضوح الصيغات والعبارات الأصلية، بما في ذلك على سبيل المثال عبارات الانتقاد التي قام بتوجيهها إلى نظام النقابات.

ولازال القرار الذي صدر عن الرقيب، والذي يقضي بمنح تصريح "لفورسكول" بالطباعة، يثير الدهشة والعجب. ومن أجل توضيح هذا الموقف، لابد من توضيح بعض الأوضاع والظروف المرتبطة بحرية الصحافة خلال تلك الحقبة من تاريخ دولة "السويد"، والتي أُطلق عليها اسم "عصر الحرية".

هناك نقطة انطلاق جديدة تمثلت في لقاء تم عقده في "مجلس الكلية" في شهر تشرين الثاني/ يناير، عام ١٧٢٢، وذلك بعد فترة وجيزة من إقرار الدستور الجديد. ينص هذا الدستور على التزام الرقيب، تماماً كما هو الحال فيما مضى، بالإطلاع على كافة الأوراق التي يتم تقديمها إلى الطباعة، وقراءتها، على أن يختص بمنح تصريح خطي بالطباعة، وذلك في حالة خلو تلك الأوراق من أية عبارات أو صياغات عدائية أو غير لائقة. وعلى الرغم من ذلك، لا يحق للرقيب منح هذا التصريح الخطي، سوى بعد إخطار "مجلس الكلية" بهذا الأمر، والحصول على موافقة منه.

تحمل هذه الصياغة بعض الدلالات الغريبة، نظراً لأنها تفتح الباب أمام التنافس فيما بين السلطتين. ومن الناحية الرسمية، لا تعكس القواعد الجديدة التي تنظم أوضاع "الكلية" أي تغيير، وذلك مقارنة بالقواعد التي سبق وأن نظمت المهام التي اضطلع بها الرقيب، وذلك خلال فترة الحكم المطلق. وعلى الرغم من ذلك، وبينما اتسمت عملية الإشراف والمراقبة بالصرامة والتشدد، وذلك خلال المراحل السابقة، أمكن في الوقت الحالي منح قدر أكبر من الحرية الفردية للجهات المعنية بصناعة القرارات.

ويعزى السبب وراء إجراء مناقشة حول هذه المسألة في تشرين الثاني/ يناير من عام ١٧٢٢ إلى طلب تم تقديمه من جانب "سودنبورغ ايمانويل" – والذي كان يشغل في تلك الفترة منصب "مساعد قاضي" وذلك في "هيئة التعدين" – للمطالبة بالسماح له بطباعة منشور يتناول الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في أعقاب الحرب الطويلة التي شهدتها الدولة (الحرب الشمالية العظمى، خلال الفترة ما بين ١٧٠٠ – ١٧١٨). وبالفعل، تمكن "سودنبورغ" من الحصول على التصريح اللازم لاتمام عملية الطباعة، غير أنه أراد المُضي قدماً إلى ما هو أبعد من ذلك، ليتم الترخيص له بطباعة دعوة في "الصحيفة السويدية" – التي تصدر تحت عنوان "أخبار البريد في استوكهولم" – ليخاطب جمهور العامة لإبداء وجهات نظرهم والتعليق على النص الذي قام بإصداره.

ولقد أدى هذا الطلب الذي تقدم به إلى احتدام الجدال، والذي شارك فيه القائم بأعمال الرقابة بالنيابة "جون روز أدلر"، فضلاً عن سلفه "جون برونر"، والذي شغل هذا المنصب أثناء عهد كل من الملك "كارل الحادي عشر" والملك "كارل الثاني عشر". وبينما عارض "برونر" بقوة ذلك الاقتراح الذي يقضي بالسماح لأفراد من الشعب بإبداء آرائهم بشأن مسألة تنطوي على هذا القدر من الدلالة العامة"، أكد "روز أدلر" على ضرورة الاستماع إلى جمهور العامة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تهم الجميع، ابتداءً من المسئولين وانتهاءً بالأغنياء. وأوضح "روز أدلر" أنه من الأيسر حسم هذا الجدال خلال انعقاد الجلسة المقبلة "للبرلمان"، وذلك في حالة إجراء مناقشة عامة حول هذه القضية.

وحتى هذه المرحلة، لم يكن "سودنبورغ" قد حصل بعد على التصريح المرتبط بهذه القضية، غير أن هذا الخلاف الدائر يزيح الستار عن أن الاقتراح المطروح بغرض توسيع نطاق حرية التعبير عن الرأي إنما يحظى في واقع الأمر بالعديد من الانصار والمؤيدين. وفي مرحلة لاحقة، أصبح مستشار المحكمة ذاته، "كارل جيلنبورج" أحد أبرز رجال الدولة خلال "عصر الحرية" ممن أبدوا مساندتهم لصالح "أدلر روز". وأوضح يوماً في إعلان له قائلاً: "أتفق معك في الرأي، ففي ظل الدولة الحرة، لا يجوز منع أي شخص من المشاركة في مناقشات عامة تهم الجميع، خاصة عندما يتم كشف النقاب عن الحق، بحيث يتمكن الجميع من معاينة طبيعة القضية والتعرف عليها". ولقد أشار في الوقت ذاته إلى انجلترا، حيث تمكن بشكل جيد من التعرف على الحرية هناك، وذلك عندما سبق وأن أقام فيها بصفته دبلوماسي.

ولقد تم الإبقاء على "مكتب الرقابة على المطبوعات" وذلك خلال أفضل أوقات ومواسم "عصر الحرية"، غير أن مسألة تطبيق حرية الصحافة دائماً ما تسببت في احتدام الجدال. ويسجل المؤلف "الدانمركي"، "لودفيج هولبيرج"، في إحدى الرسائل التي يعود تاريخها إلى عام ١٧٤٩ بعض العبارات التي وردت على لسان زائر "سويدي" قام بزيارة "كوبنهاجن"، والتي أكد فيها على أن هناك نية لتطبيق حرية الصحافة في دولة "السويد"، تماماً كما هو الحال في دولتي "انجلترا" و"هولندا"، غير أن مؤيدي هذه الفكرة لازالوا يشكلون الأقلية.

ولقد مارس كل من "روز أدلر"، وخليفته المباشر، "جوستاف بينزلستيرنا" حرية الرقابة على المصنفات. وعلى الرغم من ذلك، ومع تقلد "نيكلاس أويلريخ" لهذا المنصب – باعتباره ثالث مسئول يشغل هذه الوظيفة الرقابية، خلال تلك الفترة – اختلف الوضع. ومقارنة بسلفيه، ضلع "أويلريخ" إلى حد كبير في المعارك والصراعات السياسية في تلك الفترة. وقبل ذلك بسنوات قليلة، قام بإصدار مجلة يجوز أن يتم تصنيفها في المقام الأول باعتبارها الناطق بلسان أحد الحزبين الرئيسيين في ذلك الوقت. وعندما رغبت المعارضة هي الأخرى في إصدار مجلة خاصة بها، استغل "أويلريخ" منصبه كمسئول رقابي على المطبوعات، لحظر هذا الإجراء.

لم يرغب "أويلريخ" في إبطال أو إلغاء عملية الرقابة على المطبوعات. وعوضاً عن ذلك، ناقش في المجلة الخاصة به أهمية زيادة السلطات المخولة للقائمين على عمليات الرقابة على المطبوعات. وبدلاً من مواصلة الخضوع إلى "مجلس الكلية"، ورفع تقارير إليه بهذا الشأن، أعرب "أويلريخ" عن رغبته في أن يخضع الرقيب مباشرة "للبرلمان"، باعتباره السلطة الضابطة أو الحاكمة. وعلى هذا النحو، يخول للرقيب حرية التصرف واتخاذ القرارات بشكل غير محدود، خاصة خلال فترات عدم انعقاد البرلمان.

وبالفعل، منح هذا الشخص الضالع بالأمور السياسية تصريحاً "لفورسكول" لطباعة الكتيب الخاص به. وقد أدرك "فورسكول" جيداً أن سرعان ما قد تتعرض عملية توزيع الكتيب للحظر، فقام بشكل فوري بتجميع الطبعة التي تم إصدارها، والتي تضمنت إجمالي ٥٠٠ نسخة، وذلك فور الانتهاء من طباعتها من قبل "دار لارس سالفيوس للطباعة"، وسارع بتداولها بين أصدقائه.

وهناك مسألة أخرى تثير الاهتمام، والتي تتعلق بمدى اشتراك "سالفيوس" في إصدار هذا الكتيب. لقد تطرق هو بشكل شخصي للعديد من القضايا التي تعامل معها "فورسكول"، وذلك في إطار كتاب قام بإصداره في وقت سابق. ومن جهة أخرى، يتم تصنيف كل من "فورسكول" و"سالفيوس" باعتبارهما ضمن مجموعة التجديد والإبداع الراديكالي، وذلك من الجانب "الفنلندي" على مستوى المملكة. وأكد بعض العلماء على أن المساهمة الفنلندية في فترة "التنوير بالسويد" لا تقل أهمية عن المساهمة الاسكتلندية في حضارة "الانجلوساكسون".

وفي اليوم ذاته، الذي تمت فيه طباعة كتيب "خواطر بشأن الحرية المدنية"، دعا "مجلس الكلية" لعقد اجتماع لمناقشة الموقف. ولقد تم استدعاء "سالفيوس" لمساءلته عما حدث، حيث قام من جانبه بعرض المخطوطة الأصلية والتي تدلل على التصريح الذي تم الحصول عليه من جانب "أويلريخ"، كما أوضح أن المؤلف قد قام بتجميع كافة النسخ التي صدرت ضمن تلك الطبعة.

وتم استدعاء الشخص التالي للاستماع إلى أقواله، وهو بالطبع "أويلريخ"، والذي نفى بأسلوب يتسم بالصفاقة علمه بأن ذلك الكتيب يطابق الأطروحة التي سبق حظرها، واستنكر تصرف "فورسكول" الذي يتسم بالجرأة، ليطلب منه الحصول على تصريح بإصدار نص محظور.

وفي المرحلة التالية، حان دور "فورسكول" ذاته، والذي ادعى أنه قد قام، بمساعدة الرقيب، بحذف كافة النقاط التي تتسم بالحساسية على المستوى السياسي، ومن ثم لابد من التعامل مع الكتيب والاعتداد به باعتباره نص مختلف كلية عن تلك النسخة التي سبق فحصها والتدقيق فيها في مرحلة سابقة.

وبناء على ذلك قرر "مجلس الكلية" الاكتفاء بتوجيه إنذار إلى المؤلف، غير أنه أصدر أوامره بمصادرة كافة النسخ التي تم طرحها للتداول من هذا الكتيب. ولقد تم توجيه انتقاد وحيد للمؤلف، والذي تمثل في أنه قد قبل لقب "الأستاذية" من دولة "الدنمارك"، دون الحصول على موافقة الكلية.

وفي واقع الأمر فإن الاعتدال في التعامل مع "فورسكول" يُعزى على الأرجح إلى انضمامه في غضون تلك الفرصة إلى البعثة الدانمركية المتجهة إلى "السعودية". وتشير محاضر الكلية إلى "عدم رغبتهم في وأد المواهب التي يتمتع بها"، مع ضرورة مراعاة أهمية "مشاركته في خدمة ملك الدنمارك".

ولقد تم تفعيل حظر نشر هذا الكتيب في شباط/ فبراير من العام التالي، غير أن عملية جمع النسخ التي تم طرحها قد بدأت على الفور. وتم تكليف عميد جامعة "أوبسالا" أنذاك، "لينيوس"، بجمع تلك النسخ. وتم استدعاء "فورسكول"، والذي ذكر أنه قام بتوزيع ٤٩ نسخة، كما ترك ٥٣ نسخة للمكتبة التي تقع في المدينة لطرحها للبيع. ولقد أصدر "لينيوس" أمراً بتفتيش منزل "فورسكول"، غير أنه لم يتمكن من العثور على أية نسخ إضافية. وفي رسالة قام بتوجيهها إلى "الكلية"، أوضح "لينيوس" أن هناك العديد من النسخ التي تم إرسالها عن طريق البريد، وتساءل عما يجب القيام به لاستردادها.

ومن إجمالي ٥٠٠ نسخة مطبوعة، من كتيب "خواطر بشأن الحرية المدنية" أمكن مصادرة ٧٩ نسخة فحسب. ولقد تم تداول العدد المتبقي من النسخ بين المهتمين بهذا المجال، علماً بأنه قد تم انتاج العديد من المخطوطات الأصلية. ولم يساهم هذا الحظر سوى في رفع معدلات الإقبال على هذا الكتيب.

وفيما يتعلق بالرقيب "أويلريخ"، لم يتم مراعاة أي اعتبارات عند التعامل معه. ولقد قررت "الكلية" استبعاده من الخدمة. وفي الوقت ذاته، رغبت أقلية في مقاضاته في المحكمة، وذلك من منطلق أن صرف موظف حكومي من الخدمة، بدون فحص قانوني وإدانة قضائية، يُعد خرقاً للدستور. وآثر "أويلريخ" مغادرة المدينة، والتوجه إلى محل إقامته بالريف.

أما "أندرس وايلد" – والذي كان يباشر عمله باعتباره مساعد "لأويلريخ" – فلقد تولى مهام ومسئوليات الرقابة على المصنفات الفنية. وعند حلول فصل الخريف، أستأنف "البرلمان" الانعقاد. وعاد "أويلريخ" من الريف، وقام بإرسال تابعه الخاص إلى "الكلية" لإعلان استئنافه لمهام منصبه. وفي أعقاب تلك المرحلة، مارس فيها كل من "أويلريخ" و"وايلد" مهام ومسئوليات الرقابة، كما قاما في آن واحد بإمطار "البرلمان" بوابل من الشكاوي حول هذا النزاع.

ولم يتم اتخاذ أي قرار بشأن مستقبل الرقابة على المصنفات الفنية خلال هذه الدورة "البرلمانية". وتم تعيين رقيب جديد، وهو "ماغنوس فون سلسا"، غير أنه لم يتولى مهام منصبه إطلاقاً. وفي تلك المرحلة، لم يتم حسم تلك المسألة بخصوص كيفية إدارة عملية الرقابة، أو تحديد القائمين عليها.

ولقد ساهم هذا الارتباك على الأرجح في دعم ذلك القرار الذي تم اتخاذه من قبل "البرلمان" والذي يقضي بإلغاء مكتب الرقابة على المصنفات، وذلك عند انعقاده مجدداً في عام ١٧٦٦. وتعرضت عملية الإشراف على سوق الكتاب لمزيد من الصعوبة والتعقيد، وذلك نتيجة لعدم شفافية أو وضوح الموقف فيما يتعلق بعملية صناعة القرارات. وفي الوقت ذاته، بزغت أساليب أخرى أفضل لممارسة الرقابة على المصنفات.

وبشكل أساسي، لم ينفرد القانون الصادر بشأن حرية الصحافة في عام ١٧٦٦ – مقارنة بغيره من القوانين – بهذا الإجراء الذي يقضي بإلغاء قانون الرقابة على المصنفات. فلقد سبق وأن تم تحقيق هذا الوضع من قبل في انجلترا عام ١٦٩٥. وعلى الرغم من ذلك، وعلى النقيض من كافة القوانين السابقة، لم ينطوي هذا القانون فحسب على قائمة بالضوابط التي يتعين مراعاتها من جانب المؤلف، وإنما ساهم هذا القانون في إنشاء جدار واقْ يحول دون نزوع السلطات إلى فرض عقبات جديدة. ويتمثل أبرز نص ورد في القانون الجديد، والذي تم فرد أكبر مساحة له، في أحقية المواطنين في الإطلاع على السجلات الرسمية، وهو ما يفيد ضمناً بحق المواطنين في الإطلاع على القرارات التي يتم إصدارها من قبل المحاكم، ومحاضر اجتماعات الحكومة والبرلمان، وذلك من بين أمور أخرى. ومن جهة أخرى، تضمن القانون الجديد بعض جوانب القصور الهامة، وذلك على صعيدين. أولاً تم الإبقاء على عملية الرقابة على الكتابات والإصدارات اللاهوتية، ثانياً: لم يتم توفير الحماية لحرية الكلمة المنطوقة. وفي هذا الصدد، أمكن تحقيق مزيد من التقدم في "الولايات المتحدة الأمريكية"، عندما تم إقرار التعديل الأول الشهير على "الدستور" في عام ١٧٩١.

وبعد انقضاء بضعة أشهر قليلة على إصدار "قانون حرية الصحافة"، قامت "الحكومة" بإصدار تحذير لمواطنيها ضد "نشر الشبهات، أو تداول الأكاذيب بغرض التآمر لزرع مشاعر التذمر، أو إحداث الشقاق، أو إشاعة الفتن المدمرة بين المواطنين في المملكة". وفي إطار هذه اللائحة التي تم إصدارها، تمت مطالبة المواطنين، مقابل مكافأة قدرها ٢٠٠٠ دولار من العملة الفضية، بالإبلاغ عن أولئك الذين يورطون أو يزجون بأنفسهم في بيانات أو صياغات جنائية.

ولقد قمت باقتباس هذه اللائحة المؤرخة الثاني من آذار/ مارس عام ١٧٦٧ لإثبات أن القناعة بأهمية حرية التعبير قد ساهمت بالكاد في دفع البرلمان السويدي لاتخاذ هذا القرار. ولقد تم إقرار قانون حرية الصحافة على الأرجح نتيجة للخلافات والمواجهات السياسية القائمة، وليس استناداً إلى أي قناعات عميقة وراسخة.

وعلى الرغم من ذلك، لن يتسبب هذا الأمر من الإنقاص من أهمية هذا الحدث. وفي خلال الفترة ما بين عامي ١٧٦٧ & ١٧٧٢، وعندما استرد "غوستاف الثالث" السلطة مجدداً من البرلمان، تم إصدار ما لا يقل عن ٨٠ إصدارة دورية، بالإضافة إلى حوالي ٢٠٠٠ منشور سياسي. وعلى مدار عام واحد، ١٧٦٩، تم إصدار ما لا يقل عن ١٣٨ نشرة اقتصادية. وخلال تلك الفترة عينها، شهدت "السويد" إصدار أول صحيفتين يوميتين. وفي الوقت ذاته، لم تعد هناك أية قضايا سياسية لا يحق للمرء التحري عنها والتقصي فيها.

ولقد أُطلق على حقبة الستينات من القرن الثامن عشر مسمى "عقد الاضطراب"، في تاريخ دولة "السويد". ويمتنع العديد من العلماء عن تصنيف هذا العقد في مرتبة عالية. وعلى صعيد أخر، يسجل مؤرخ إنجليزي، "مايكل روبرتس" (١٩٠٨ – ١٠٠٧) التجربة الفريدة المرتبطة بالحكومة البرلمانية، ويعقد مقارنة بين هذه الفترة التي اجتازت فيها دولة "السويد" والوضع في "فرنسا"، خلال الأعوام التي سبقت "الثورة".

ولقد أدرك "فورسكول" جيداً القوى السياسية التي تتفاعل مع المشهد. وفي واحدة من رسائله العديدة، يوضح "فورسكول" أن الهدف من المناظرات والمناقشات الحرة هو الحيلولة دون استبدال الهيمنة التي يمارسها اللوردات، والتي لا يمكن التعايش معها، بالحكم المطلق والسلطة المستبدة، والتي تُعد أشبه بمرض عضال غير قابل للمداواة. وبعد وفاة الملك "كارل الثاني عشر" تم الاتفاق على صيغة للحكومة تهدف إلى توزيع السلطة. ومع مرور الوقت، تمركزت السلطة في "البرلمان"، في "اللجنة المركزية السرية" المنبثقة عن "البرلمان"، حيث اقتصر التمثيل البرلماني على ثلاثة قطاعات – من إجمالي أربعة.

وخلال فترة الستينات من القرن الثامن عشر، باشرت بعض القوى الجديدة العمل لإعادة التوازن البرلماني، وذلك وفقاً للصيغة المنصوص عليها في الدستور. ولقد تم الاعتراض على المزايا والسلطات الممنوحة لطبقة النبلاء، بالإضافة إلى المؤيدين للحكم الملكي، ممن أرادوا تمكين الملك من استرداد سلطاته. ولقد قُدر لهذه المجموعة الأخيرة أن تفوز بالمعركة.

أدرك "فورسكول" المخاطرة التي تحيق به من جراء إقدامه على نشر هذا العمل. ولقد تم إصدار حكم على أحد الأساتذة الجامعيين - "يوهان إهري" في "أوبسالا" - يقضي باستقطاع ما يوازي راتب عام كامل، نتيجة لإجازته عدد من الأطروحات التي تم إعدادها باللغة اللاتينية، والتي تضمنت محتوى سياسي، علماً بأن البعض منها قد تعرض لقضية الحكومة المدنية. وفي هذه المناسبة أيضا، حاول "سالفيوس" مجدداً نشر النص باللغة السويدية، ولكنه تعرض للإيقاف. ولقد أعربت الرقابة عن موافقتها، غير أن الحكومة تدخلت ، وحظرت عملية النشر. وبعد مُضي عشر سنوات، توافرت لدى "فورسكول" أسباب دفعته للاعتقاد بتزايد نطاق حرية تشكيل الآراء والتعبير عنها.

لم تكن الإصلاحات التي طالب "فورسكول" بتحقيقها باليسيرة أو الهينة. لقد طالب "فورسكول" بمنح الحق في التظلم والاستئناف ضد الأحكام المشكوك فيها. ولقد أراد إنشاء نظام ضريبي يساهم في تحقيق مزيد من العدل. وفي الوقت ذاته، طالب "فورسكول" بضرورة إلغاء الحق الحصري الممنوح لطبقة النبلاء والذي يكفل لها ارتقاء المناصب العليا. ناشد "فورسكول" بضرورة إصلاح نظام النقابات، وإنشاء مدارس لصالح الأطفال ممن ينتمون لعموم الشعب، بالإضافة إلى زيادة حرية التعبير والشفافية على المستوى العام، من منطلق أنه لا يجوز حجب أي أمر قد يؤثر على "رفاهية" المجتمع، أو إخفائه بعيداً عن "مرأى الشعب".

قام "فورسكول" بإعداد قائمة مثيرة للإعجاب، تتضمن تقريباً كافة الحقوق، والتي وردت بعد انقضاء ثلاثين عاماً في "الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن". وهناك حق وحيد لم يرد في قائمة "فورسكول"، والذي يتمثل في حق الفرد في الاختيار وممارسة معتقداته الدينية بحرية. ومن بين المقاطع التي أرغم الرقيب "فورسكول" على حذفها من الكتيب الذي قام بإصداره، تلك الفقرة التي يؤكد فيها على أن "الوحي الإلهي" لا يمكن أن يتعرض للضرر أو الأذى، من جراء طرحه كموضع للتساؤل. وفي واقع الأمر، فلقد انتهت فترة الاستبداد السياسي المطلق في دولة "السويد"، ولكن لم تنتهي فترة السلطة الدينية المطلقة بعد.

ويتمثل المقطع الأكثر تحدياً في إطار كتيب "خواطر بشأن الحرية المدنية" في الفقرة التاسعة (الفقرة الثامنة بالنسخة المطبوعة عام ١٧٥٩)، حيث يوضح "فورسكول" أن البديل الوحيد للعنف هو حرية الصحافة. "يتعين على الحكومة الرشيدة أن تسمح لرعاياها بالتعبير عما يخالجهم من مشاعر سخط واستياء، وذلك عن طريق الإمساك بالأقلام، عوضاً عن حمل السلاح"، وذلك وفقاً لما ورد في الكتيب. وفي رسالة قام بتوجيهها إلى الملك، يفصح "فورسكول" بوضوح عن هذا الأمر، قائلاً: "جلالة الملك، في كل مملكة هناك جموع ساخطة ومستاءة. وعلى الرغم من ذلك، هؤلاء عددهم ليس بقليل في دولة "السويد"، وهو وضع جدير بإمعان النظر والتأمل، علماً بأنه قد يؤدي إلى حدوث حالات تمرد. وفي الوقت ذاته، هناك طريقتين لتجنب الآثار الضارة التي قد تتولد عن مشاعر السخط والاستياء، تتطلب إحداهما توفير مقدار من الحبر، بينما تستنزف الأخرى الدماء. وفي حالة السماح للمستاءين للتعبير عن آرائهم بحرية، يمكن آنذاك دحض مزاعم هؤلاء المدعين، وتوعيتهم، وتحويلهم إلى جمهور مستنير. ومن الجدير بالذكر أن أولئك الذين يفقدون حجتهم، يفقدون في الوقت ذاته مشاعر السخط والاستياء، ويتلاشى لديهم الميل إلى التمرد. على الرغم من ذلك، وفي حالة الامتناع عن استخدام هذه الأساليب المقبولة، ليس هناك بديل أمام الحكومة سوى مواجهة العنف بالقوة، علماً بأن تدمير حياة الكثيرين، قد يتسبب في إخفاء أو حجب تلك المشاعر، وليس القضاء عليها، أو قد يؤدي إلى تفاقمها في بعض الأحيان الأخرى، ومن ثم ربما تنفجر هذه المشاعر مجدداً في فرصة أخرى. ويضيف "فورسكول" عبارة أخرى لابد وأنها قد بدت استفزازية إلى حد كبير. ويشير "فورسكول" موضحاً: "في السويد، ربما لا يمكن الاعتماد على هذه الوسائل القاسية أو الوثوق فيها الآن، نظراً لأن الجزء الأعظم من الميليشيا لا يتم دعمه أو إعالته من جانب الحكومة، وإنما يتم تنشئته بخبز الفلاحين وأسلوب تفكيرهم".

ولقد تبين أن "فورسكول" قد أخطأ في تقدير الموقف. لم يتطلب الأمر "أساليب قاسية" لوقف التطور نحو إنشاء نظام برلماني وحكومة شعبية، والتي كان يجري تأسيسها بالفعل في دولة "السويد" خلال "عصر الحرية". ولم يضطر "غوستاف الثالث" إلى اللجوء للعنف، وذلك عندما تمكن من استرداد الحكم الملكي في ١٧٧٢.

يبدو أن قناعة "فورسكول" بقوة الكلمة الحرة ليست سوى اعتقاد ساذج وغير واقعي، كما أنها تناقض فكر الآخرين خلال فترة "التنوير". وربما تبنى "فولتير" وجهة نظر أكثر واقعية، عندما زعم أن نمو وتطور الدول يتم تحديده بقوة السيف وليس بقوة الكلمة.

وعلى المدى القصير، أثبتت وجهة نظر "فولتير" صحتها بالطبع. وعلى الرغم من ذلك، يختلف الوضع من المنظور بعيد المدى. يرتبط تطور المجتمعات بحرية الكلمة، كما يؤثر كلاهما على الأخر، وذلك على الرغم من أن عملية التطوير والنمو قد تستغرق وقتاً طويلاً.

وربما كان هذا هو بالفعل ما يعنيه "فورسكول"، عندما كتب موضحاً أن الهدف من حرية التعبير هو تهيئة "جمهور عام مستنير". ومن هذا المنطلق، فإن الهدف الرئيسي من عملية "التنوير" هو تحقيق ما نسميه "تشكيل الرأي العام". وفي هذا الصدد، يُعد "فورسكول" ممثلاً لهذه الحركة، وأحد أبرز رموزها في دولة "السويد".

وفي الرسائل التي قام بتوجيهها أثناء انضمامه للبعثة التي توجهت إلى السعودية، يعلق "فورسكول" على الوضع السياسي على المستوى الداخلي، في موطنه الأصلي. وبالتأكيد، توقع "فورسكول" أن يتم ترسيخ حرية الصحافة من خلال "البرلمان" الذي عاود ممارسة نشاطه، قبل أن يغادر البلاد. ولقد أصيب "فورسكول" بخيبة أمل نظراً لاتخاذ قرار يقضي بإرجاء هذه القضية للمستقبل. وبالقطع، ربما كان قد واصل هذه المعركة في حالة بقائه داخل الوطن. "في حالة عودة فورسكول إلى أرض الوطن، من المرجح أن تتجدد الحرب ثانية، ولكن هذه المرة بأقصى درجات القوة"، وذلك وفقاً لما ورد في رسالة تم تبادلها بين بعض زملائه من الطلاب.

وعلى الرغم من ذلك، وعندما اجتمع البرلمان بعد مرور بضع سنوات، وبعد أن تم في نهاية المطاف تمرير "قانون حرية الصحافة"، كان "فورسكول" قد انتقل من هذه الحياة. لقد عاد شخص واحد فقط من إجمالي أربعة أفراد شاركوا في هذه البعثة. وتوفى "فورسكول" إثر إصابته بالحمى.

لم يُقدر "لفورسكول" أن يشهد كيف تمكنت "السويد" من تحقيق حرية الصحافة هناك: وهي حرية يكفلها الدستور، وهي تُعد بذلك أول دولة في العالم أجمع تُقدم على هذا الإجراء، غير أنه تجنب في الوقت ذاته اجتياز تجربة أخرى وقعت بعد مرور بضعة سنوات، وذلك عندما تعرضت هذه الحرية في بداية الأمر لإجراءات تسببت في تقييدها، وليتم القضاء عليها بصورة تدريجية فيما بعد، حيث تم تأسيس مرحلة جديدة من الحكم الاستبدادي المطلق في البلاد. ولم يجرؤ أحد على نشر الكتيب الذي قام "فورسكول" بتأليفه حول الحرية المدنية، وذلك على الرغم من إقرار الدستور الجديد. ومن الجدير بالذكر أنه قد جرى توقيع غرامات باهظة على كل من تم العثور بحوزته على نسخة من هذا الكتيب.



UNESCO Regional Bureau for Science in the Arab States | Cluster office for Egypt, Sudan & Yemen

8 Abdel Rahman Fahmy Street | Garden City, Cairo, Egypt | Tel: + 202 27 94 55 99 | Fax: + 202 27 94 52 96 | Email: cairo@unesco.org